

تقرير الأمين العام عن الحالة في أبخازيا، جورجيا

أولا - مقدمة

١ - يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ١٤٦٢ (٢٠٠٣) المؤرخ ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، الذي قرر المجلس بموجبه تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٣ وطلب إليّ فيه أن أقدم تقريرا بعد ثلاثة أشهر من تاريخ اتخاذ هذا القرار. ويعرض التقرير آخر التطورات بشأن الحالة في أبخازيا بجورجيا منذ تقديم تقريري المؤرخ ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ (S/2003/39).

٢ - وقد استمرت ممثلي الخاصة لجورجيا، هايدي تاغليافيني، على رأس البعثة. وواصل اللواء قاضي أشفق أحمد (بنغلاديش) عمله كبيرا للمراقبين العسكريين. وفي ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٣، وصل قوام البعثة إلى ١١٧ مراقبا عسكريا (انظر المرفق).

ثانيا - العملية السياسية

٣ - واصلت البعثة مساعيها من أجل تجاوز المأزق السياسي الحالي والشروع في نهاية المطاف في المفاوضات بين الجانبين الجورجي والأبخازي لتحقيق تسوية سياسية شاملة على أساس ورقة توزيع الاختصاصات ورسالة الإحالة المرفقة بها (انظر الوثيقة S/2002/88، الفقرة ٣). وبدعوة مني، عقد كبار ممثلي فريق الأصدقاء يومي ١٩ و ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٣ اجتماعا في جنيف رأسه وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام وشاركت فيه ممثلي الخاصة جرى خلاله بصفة غير رسمية تقارع للأفكار بشأن كيفية دفع عملية السلام بين جورجيا وأبخازيا قدما (انظر الوثيقة S/2003/39، الفقرة ٥). وأكد الممثلون مجددا تأييدهم لمبادئ التوصل إلى تسوية سياسية كما ترد في قرارات مجلس الأمن وفي ورقة الاختصاصات. وأوصوا بأن يعمل الجانبان الجورجي والأبخازي بالتوازي مع ذلك في بحث المسائل الاقتصادية والمتعلقة بعودة المشردين داخليا واللاجئين، والمسائل السياسية والأمنية.

ولتحقيق هذا الغرض، اقترحوا إنشاء ثلاث أفرقة عمل يشارك فيها الطرفان وممثلو فريق الأصدقاء والخبراء الخارجيون وترأسها الأمم المتحدة. وقرّر الأصدقاء أن يقوموا في حزيران/يونيه ٢٠٠٣ بتقييم التقدم الذي سيحرز بشأن كل مسألة من المسائل على حدة وتقييم التوازن المتحقق بينها. واتفق الأصدقاء على أن يجري على أساس هذا التقييم قطع خطوات أخرى منها إمكانية عقد مؤتمر رابع بشأن إجراءات بناء الثقة (بعد مؤتمرات أثينا في عام ١٩٩٨، واسطنبول في عام ١٩٩٩، وبالطا في عام ٢٠٠١). وستتناول المؤتمر الرابع جميع جوانب عملية السلام، بما فيها محصلة أفرقة العمل الثلاث والمشاريع الأخرى الرامية إلى إعادة بناء الثقة بين الجانبين.

٤ - وفي ٣ آذار/مارس، ولأول مرة منذ أربع سنوات تقريبا، استقبل فريق الأصدقاء من قبل السلطات الأبخازية بحكم الواقع على مستوى السفراء في سوخومي. وقام الفريق، بحضور ممثلي الخاصة، بإحالة التوصيات التي أسفرت عنها دورة تقارع الأفكار في جنيف، وبعرض موقف المجتمع الدولي، والاستماع إلى وجهة نظر الأبخازيين. وأثار الجانب الأبخازي عددا من الاعتراضات على التوصيات، وبخاصة إدخال الجانب السياسي في فرقة العمل الثالثة. وواصل الجانب الأبخازي رفضه مناقشة مسألة المركز، ورفض أيضا ورقة الاختصاصات كأساس للمناقشات الموضوعية معتبرا أن مركز أبخازيا تحدد من زمن طويل. وحتى هذا اليوم، لم يقيم الجانب الأبخازي مع ذلك بتحديد موقفه النهائي من توصيات جنيف. أما الجانب الجورجي فاتخذ موقفا إيجابيا حذرا من المقترحات، وأعلن استعداداه للعمل على تنفيذها. وفي هذه الأثناء، واصلت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا الأعمال التحضيرية لتدشين أفرقة العمل حالما يمنح الطرفان موافقتهم النهائية عليها. وفي الوقت ذاته، ظلت آلية مجلس التنسيق الذي تقوده الأمم المتحدة معلقة ولم يتمكن المجلس أو أفرقة العمل الثلاث التابعة له من الانعقاد.

٥ - واتسمت الفترة قيد الاستعراض أيضا بزيادة النشاط الثنائي على أعلى مستوى بين الاتحاد الروسي وجورجيا. وقد ناقش الرئيسان فلاديمير بوتين وإدوارد شيفرنادزي، خلال القمة غير الرسمية لرؤساء دول رابطة الدول المستقلة التي عقدت في كييف يومي ٢٨ و ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، إعادة تشغيل الخط الحديدي بين سوشي وتبيليسي وعودة المشردين داخليا واللاجئين. وفي يومي ٦ و ٧ آذار/مارس اتفق الرئيسان خلال اجتماع عقد في سوشي على إنشاء أفرقة عاملة تتناول عودة اللاجئين والمشردين داخليا إلى مقاطعة غالي في المرحلة الأولى؛ وإعادة فتح حركة النقل الحديدي بين سوشي وتبيليسي؛ وإقامة مشاريع في ميدان الطاقة تشمل تجديد مرافق محطة توليد الطاقة الايدروكهربائية في إنغوري. وفهم أيضا أن فتح النقل بالسكك الحديدية سيتم بالموازاة مع عودة اللاجئين والمشردين داخليا.

وشارك غينادي غاغوليا رئيس وزراء أبخازيا بحكم الواقع في بعض المداولات التي جرت في سوشي.

٦ - وفي شباط/فبراير، قدمت ممثلي الخاصة إحاطة للرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ولأمانة المنظمة ومجلسها الدائم، وكذلك لمؤسسات الاتحاد الأوروبي. بما فيه اللجنة والبرلمان ومجلس الاتحاد الأوروبي. وفي وقت لاحق، قام وفد مخصّص من البرلمان الأوروبي (خلال الفترة من ٢٤ إلى ٢٨ شباط/فبراير)؛ والمفوض السامي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا المعني بالأقليات القومية السيد رولف إيكوس (خلال الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ آذار/مارس)؛ والممثلون الدائمون لدى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (خلال الفترة من ٢٧ آذار/مارس إلى ١ نيسان/أبريل) بزيارة جورجيا، بما فيها أبخازيا، من أجل الالتقاء بالمسؤولين في الحكومة الجورجية وبالسلطات الأبخازية بحكم الواقع، والتعرّف على الحالة في المنطقة. وفي سوخومي، أثار السيد إيكوس مسألة لغة التدريس في مدارس مقاطعة غالي، وناقش وضع الأشخاص الذين ينتمون إلى أقليات قومية وإثنية في المنطقة.

٧ - وفي ١٨ آذار/مارس، أقرّ برلمان أبخازيا بحكم الواقع مقترحا موجهًا إلى مجلس الاتحاد ومجلس دوما الدولة في الاتحاد الروسي من أجل إقامة علاقات مشتركة بين أبخازيا والاتحاد الروسي (انظر أيضا الوثيقة S/2001/1008، الفقرة ٨). غير أن السلطات الجورجية أعربت عن معارضتها لذلك مؤكدة أنه يشكّل انتهاكا للأعراف القانونية الدولية.

ثالثا - الأنشطة التشغيلية

٨ - استمرت البعثة في أداء مهام المراقبة الموكولة إليها دون عوائق تذكر، من خلال تسيير دوريات برية يومية في قطاعي غالي وزوغديدي، ودوريات كل أسبوعين، لمدة ثلاثة أو أربعة أيام، في وادي كودوري تشترك فيها مع قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة. وظلت الدوريات التي تستخدم طائرات الهليكوبتر معلّقة بسبب الشواغل الأمنية؛ واستمرت الرحلات الجوية الإدارية على طول خطوط التحليق المأذون بها فوق البحر الأسود.

وادي كودوري

٩ - ظل الوضع في وادي كودوري هادئا. وامتثالا لبروتوكول ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ (انظر الوثيقة S/2002/469، الفقرة ١٠)، جرى تسيير سبع دوريات مشتركة مع قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة فيما بين كانون الثاني/يناير وآذار/مارس ٢٠٠٣. ولم تسجّل أي من الدوريات حدوث تغيير في الوجود العسكري أو الأنشطة المسلّحة في

وادي كودوري الأعلى. واستمرت البعثة في الاعتماد على ضمانات أمنية مكتوبة لسلامة المرور وعلى الحراسات المسلحة لدورياتها من الجانبين الجورجي والأبخازي. ورفضت وزارة الدفاع الأبخازية بحكم الواقع منح ضمانات أمنية مكتوبة أو توفير الحراسة للوصول إلى المناطق التي تقع خارج الطريق الرئيسية في وادي كودوري الأدنى.

١٠ - وخلال الدورية المنفذة خلال الفترة من ١١ إلى ١٤ شباط/فبراير، اقترحت إدارة وادي كودوري الأعلى عقد اجتماع لبناء الثقة مع ممثلين عن السلطات الأبخازية بحكم الواقع. وقام رئيس المراقبين العسكريين التابعين للبعثة بإبلاغ هذا المقترح إلى السلطات الأبخازية التي قبلته بشكل إيجابي. وتعمل البعثة حالياً على وضع الترتيبات لعقد هذا الاجتماع.

١١ - وخلال الدورية المنفذة خلال الفترة من ٢٥ إلى ٢٨ شباط/فبراير، سُمع صوت طائرة نفاثة تحلق فوق وادي كودوري الأعلى. وقد حالت السحب المنخفضة دون التعرف على نوع هذه الطائرة وجنسياتها ومسار تحليقها. وفجّر الحادث مخاوف السكان المحليين بشأن إمكانية شنّ غارات بالقنابل كما حدث في الماضي. ولم تتمكن التحقيقات الأخرى التي أجريت من إتاحة أي معلومات إضافية.

١٢ - وكررت السلطات الأبخازية بحكم الواقع مزاعمها بأن وادي كودوري يُستخدم في إيواء قوة عسكرية ضخمة وأنه قد يصبح معبراً تصل منه العمليات الجورجية إلى داخل أبخازيا في وقت لاحق من هذا العام بعد ذوبان الثلوج في فصل الربيع. وما تزال هذه السلطات تطالب بإنشاء نقطة تفتيش لقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة في وادي كودوري الأعلى. وأكدت السلطات الجورجية مجدداً أن الوجود المسلح في الوادي هو لأغراض دفاعية ويهدف إلى مراقبة الحدود ولا يمثل تهديداً للجانب الأبخازي.

١٣ - وتسهيلاً لتيسير دوريات المراقبة في وادي كودوري في ظروف فصل الشتاء القاسية، زُود الفريق بثياب الشتاء الواقية، وجرى إصلاح الطرق ووضع ترتيبات مسبقة في الوادي لتوفير الإمدادات من الوقود والغذاء ومعدات الإسعاف الأولي.

قطاعا غالي وزوغديدي

١٤ - اتسمت الحالة العامة في غالي خلال هذه الفترة بالهدوء على وجه العموم، وفق التقييم الذي أجرته دوريات البعثة، بالرغم من وقوع عدد من الحوادث في مدينة غالي، وفي منطقة غالي الدنيا. وزادت الوكالات المحلية الأبخازية لإنفاذ القانون عدد دوريات المراقبة في

منطقة غالي العليا من أجل القبض على المجرمين ومكافحة الجريمة المنظمة، لكن دون نتائج تذكر حتى الآن.

١٥ - وقد زاد عدد الحوادث، التي ارتكبت أغلبها بدوافع إجرامية، في قطاع غالي خلال فترة الاثني عشر شهرا الماضية، حيث تم الإبلاغ عن ٢٢ عملية سرقة؛ وثمان حالات اختطاف، أُفرج فيها عن أربع من الرهائن وقتلت رهينة واحدة؛ وخمسة أعمال للقتل؛ وخمسة انفجارات؛ وسبع عمليات لتبادل إطلاق النار أسفرت عن سقوط ثماني ضحايا. وقامت مجموعة مسلحة تتألف من زهاء ١٥ فردا بالعديد من عمليات السطو المسلحة في منطقة غالي العليا. ويُعتقد أن هؤلاء الأفراد مسؤولون عن الهجوم المسلح وعملية السطو اللتين وقعتا في ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ في شمال غوموريشي وتعرضت لهما دورية تابعة لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا. وفي ١٤ شباط/فبراير، جرى اختطاف حافلتين كانتا تسافران بين زوغديدي وغالي والسطو عليهما على بعد ٥٠ مترا من مقر مليشيا غالي. وفي اليوم نفسه، قُتل ضابط من المليشيا الأبخازية رميا بالرصاص في مدينة غالي عندما كان يحاول منع وقوع عملية سطو. وفي ليلة ٢٢، ٢٣ شباط/فبراير، قام عشرة من الرجال المسلحين والمثمين يرتدون زيا عسكريا باختطاف أحد الأقرباء الذكور لنائب رئيس البرلمان الجورجي. وفي وقت لاحق جرى إعدام المختطف في أطراف غالي. وفي ٢٥ شباط/فبراير، تسبب لغم مضاد للأفراد جرى تفجيره عن بُعد في إحداث أضرار بحافلة صغيرة في قرية تاغيلوني كانت تنقل موظفين من محطة إنغوري لتوليد الطاقة؛ ولم يتم الإبلاغ عن سقوط ضحايا بيد أنه يُعتقد أن المستهدف من الهجوم كان مركبة تابعة لوكالة محلية لإنفاذ القانون كانت تسير خلف الحافلة. وفي ١٦ آذار/مارس، تعرّض حرار في قرية زيمو بارغيبسي لهجوم أسفر عن مقتل سائقه وإصابة أحد ركابه بجروح.

١٦ - وقد انتهت بعثة التقييم الأمني في قطاعي غالي وزوغديدي من إعداد تقريرها عن الفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ (انظر: S/2003/39، الفقرة ١٣) وقدمت إلى ممثلي الخاصة مجموعة من التوصيات لمساعدة وكالات إنفاذ القانون في هذين القطاعين على أداء واجباتهما على نحو أكثر اقتدارا وفعالية. وتتضمن هذه التوصيات توفير التدريب والتجهيز بالمعدات، وتعزيز أنشطة حقوق الإنسان، وزيادة توظيف المحليين المقيمين للعمل في أجهزة إنفاذ القانون، وتحسين التعاون بين وكالات إنفاذ القانون على جانبي خط وقف إطلاق النار، وتحقيق التأهيل الاقتصادي. وترى لجنة التقييم الأمني أن التوصيات ينبغي أن تنفذ تحت إشراف بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، وإنها ستؤدي إلى تعزيز قدرة البعثة على الاضطلاع بولايتها. وستشرع ممثلي الخاصة في إجراء مشاورات للحصول على موافقة كل الأطراف على تنفيذ التوصيات.

١٧ - وبناء على التقييم الذي أجرته دوريات البعثة، فإن الحالة في قطاع زوغديدي تعد هادئة بوجه عام. وثمة نشاط إجرامي مستمر على مستوى منخفض أُبلغت به السلطات المحلية، شمل ثلاث حوادث قتل، وثلاث حوادث لإطلاق النار، وحادثة انفجار، وحادثة اختطاف، وحادثة سرقة، وعدة حوادث لسرقة السيارات. وفي ٢ شباط/فبراير، أُطلق الرصاص على نائب رئيس إدارة التحقيقات الجنائية في زوغديدي بالقرب من شاجونا وقتل برصاص بندقية أُطلقت من الجانب الأبخازي لخط وقف إطلاق النار بينما كان يحاول استعادة سيارة مسروقة تركها سارقها في منطقة نهر إنغوري. وفي ٧ آذار/مارس ٢٠٠٣، اختطفت مترجمة فورية مدنية تابعة لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا بعد تركها لمقر البعثة في قطاع زوغديدي. وقد احتجزها خاطفوها لمدة سبع ساعات تعرضت خلالها للضرب وشقتها للنهب والسرقة.

١٨ - وحدثت عدة تظاهرات سلمية وإغلاقات للطرق احتجاجا على الظروف المعيشية السائدة، وخاصة بسبب تكرار انقطاع التيار الكهربائي أو عدم وجوده أصلا. وكانت المحاولات التي بذلتها السلطات المحلية لإصلاح الحالة قاصرة إلى حد كبير. وفي ١٨ كانون الثاني/يناير أُوقفت دورية للبعثة بالقرب من دارشيلي لمدة ساعة وأربعين دقيقة احتجاجا على عدم إصلاح الطرق. وفي شباط/فبراير وآذار/مارس أعيق سير مركبات البعثة على طول الطريق الرئيسي بين سوخومي وتبليسي من أجل استرعاء انتباه السلطات المحلية إلى مشكلة الكهرباء. وفي ٣ آذار/مارس، قام مديون مرة أخرى، يحتجون على انقطاع الكهرباء باحتجاز دورية للبعثة في قرية ليًا لمدة تزيد على خمس ساعات. واجتمع كبير المراقبين العسكريين مع عمد القرى في المنطقة وأبلغهم أن إعاقه الطريق أمام دوريات البعثات لن يؤدي إلى حل مشكلاتهم مع الإدارة المحلية. وأُهمي تعطيل السير على الجسر المقام على نهر إنغوري الذي قام به المشردون داخليا في ١٨ شباط/فبراير. وخلال الأيام الأربعة الأخيرة من الاحتجاج عشر على ثلاثة أجهزة متفجرة، أُبطل مفعول أحدها على أيدي قوات حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة؛ بينما انفجر الجهازان الآخران ولكن دون حدوث إصابات. وفي ١٥ شباط/فبراير أُحرقت دُمتان تمثلان جنديا من قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة ومراقبا عسكريا تابعا للأمم المتحدة أثناء تظاهرة سلمية أخرى جرت في مدينة زوغديدي.

١٩ - وواصل الفريق الرباعي المشترك لتقصي الحقائق التحقيق في حوادث العنف، علما بأن جميع الأطراف تحضر بانتظام الاجتماعات الأسبوعية المقررة وتستجيب على الفور للأحداث. إلا أن عدم استمرارية الأدلة وسوء التعامل معها، وبطء استكمال إجراءات التحقيق، لا تزال تمثل مشاكل قائمة. ومنذ آخر تقرير لي؛ فُتحت ملفات الخمس قضايا

جديدة، بما في ذلك ملف للكمين الذي نُصب بالقرب من قرية شامجوننا ونتج عنه مقتل نائب رئيس إدارة التحقيقات الجنائية (انظر الفقرة ١٧ أعلاه). وهناك ثماني قضايا رهن التحقيق حاليا.

رابعاً - التعاون مع قوات حفظ السلام المشتركة التابعة لرابطة الدول المستقلة

٢٠ - واصلت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا وقوات حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة العمل سوياً على نحو وثيق، ولا سيما في الدوريات المشتركة التي تسيّر في وادي كودوري. وتكمل الاجتماعات الدورية التي يعقدها الموظفون على المستوى العملي الاجتماعات والمناقشات المتكررة التي تعقد بين كبير المراقبين العسكريين وقائد قوة حفظ السلام التابعة للرابطة؛ وكذلك الاجتماعات الأسبوعية للفريق الرباعي. وفي يومي ٦ و ٧ آذار/مارس، اتفق رئيس الاتحاد الروسي ورئيس جورجيا في سوتشي على أن قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة يمكن أن تبقى في منطقة الصراع إلى أن يسحب أحد الجانبين موافقته على ذلك. ويُعرض هذا القرار الآن على الهيئات ذات الصلة في رابطة الدول المستقلة، وفي غضون ذلك تواصل القوة أنشطتها العادية.

٢١ - ووفقاً للمعلومات المستقاة من قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة، أُطلقت النيران يوم ٢٣ كانون الثاني/يناير على عربة مدرّعة أثناء عملية للتفاوض على إيجاد طريق جانبي يمر حول الحصار المفروض على جسر إنغوري؛ وفي ١٢ شباط/فبراير، أُطلقت النيران على نقطة تفتيش تابعة للرابطة ولكن لم يبلغ عن وقوع إصابات؛ وفي اليوم نفسه؛ أُلقيت قنبلتي مولوتوف على مركبات عائدة إلى قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة.

خامساً - الحالة الإنسانية وحقوق الإنسان

٢٢ - وواصلت الوكالات الإنسانية الدولية والمنظمات غير الحكومية تنفيذ أنشطتها الموجهة إلى تخفيف حدة الاحتياجات الغذائية والطبية الماسة، واستعادة المرافق الأساسية. وما زالت حركة المنظمات الدولية غير الحكومية تعاني من القيود المفروضة على نقاط عبور الحدود بين أبخازيا وجورجيا والاتحاد الروسي على نحو بسّو (انظر الوثيقة S/2001/401، الفقرة ٢٨)، وقد أثر مستوى النشاط الإجرامي في منطقة الصراع سلباً على جهود الإغاثة الإنسانية. وفي ١١ آذار/مارس، أُطلقت عصابة من أربعة أو خمسة رجال النار على شاحنة تابعة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين جنوب قرية زيمو باراغيبسي في قطاع غالي. ولم ينجم عن إطلاق النار إصابات، وما زال التعرف على دوافعه قيد البحث.

٢٣ - وواصلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بالتعاون مع السلطات المحلية والمجتمعات المحلية المستفيدة التركيز على إصلاح الهياكل التعليمية الأساسية للمجتمعات المحلية. وفي عام ٢٠٠٢، أُعيد تجديد ٤٩ مدرسة، منها ٩ مدارس في مقاطعة غالي. ويشمل هذا المجموع مدرستان استخدمتا كتنكيتين لعدة سنوات في منطقة غالي قبل أن تعيدهما مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بجهودها إلى هدفهما الأصلي. وتقدم المساعدة لزهاء ٢٧٠ شخصا من المرشدين داخليا في سوخومي في شكل مواد غذائية وغير غذائية، كما تقدم لهم الخدمات الصحية والاجتماعية.

٢٤ - وقد جدد المكتب الإنساني للجماعة الأوروبية مؤخرا تقديم مساعدته للمناطق على جانبي خط وقف إطلاق النار. وأوصت منظمة مكافحة الجوع بمشاريع زراعية تستهدف تحسين حالة الأمن الغذائي للسكان المستضعفين على جانبي خط وقف إطلاق النار. وما زالت منظمة هالو ترست، وهي المنظمة الوحيدة في المنطقة التي تمثل أكبر صاحب عمل لتشغيل السكان المحليين، تعتبر المنظمة الوحيدة العاملة على الجانب الأبخازي لخط وقف إطلاق النار في مجال إزالة الألغام وتوفير التدريب على الوعي بمخاطر الألغام. وتدير المنظمة السويسرية غير الحكومية المسماة "الأولوية الملحة" مشروعاً يهدف إلى تحسين الظروف المعيشية للأسر المحرومة بإصلاح الأماكن التي يقطنونها.

٢٥ - ومنذ تقريره الأخير، لم تتحسن حالة حقوق الإنسان في أبخازيا بجورجيا. فما زالت حقوق الإنسان الأساسية تُنتهك كما أن وكالات الأمر الواقع لإنفاذ القانون تنقصها القدرة على الحد من النشاط الإجرامي وحسمه - بما في ذلك الاختطاف والقتل - وحماية السكان حماية فعالة. وما برح مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في أبخازيا بجورجيا يرصد مرافق الاحتجاز التي تسبق المحاكمة، ويقدم الخدمات الاستشارية - للسكان المحليين، وينفذ المشاريع الصغيرة في مجال النهوض بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وشارك المكتب بنشاط في إطلاق سراح الأشخاص الأربعة الذين اعتقلوا أثناء عملية التفتيش والاعتقال التي قامت بها الميليشيا الأبخازية فيما بين يومي ٢٥ و ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ (انظر الوثيقة S/2003/39، الفقرتان ١٢ و ٢٤) وقد أُطلق سراح الأربعة في النصف الثاني من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣.

سادسا - مسائل الدعم

٢٦ - واصلت إدارة البعثة توفير الدعم السوقي اللازم للوفاء بولاية البعثة. وقد أدى نقل الأصول من بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية، وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك إلى زيادة القدرة التشغيلية للبعثة. وفي

ضوء وقف الدوريات التي تسيّر بالطائرات الهليكوبتر، أرجأت البعثة مرابطة طائرة هليكوبتر ثالثة (ووفق عليها في ميزانية الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣) في موقع البعثة إلى حين اتخاذ قرار باستئناف تسيير دوريات الهليكوبتر.

سابعاً - ملاحظات

٢٧ - رغم استمرار عدم إحراز تقدم بشأن المسألة السياسية الجوهرية المتعلقة بتسوية الصراع - وهي مركز أبخازيا في المستقبل داخل إطار دورة جورجيا - فإن الاقتراحات الجديدة المقدمة من فريق الأصدقاء، علاوة على الاتفاقات الثنائية بين الرئيس بوتين والرئيس شفيرنادزي، أعطت قوة دفع جديدة للجهود الرامية لتنشيط عملية السلام. والبعثة على أهبة الاستعداد لدعم أي مبادرة تسعى إلى تقريب الطرفين من التسوية الشاملة. وهي تواصل، في الوقت ذاته، تشجيع الجانبين على قبول التوصيات التي انتهت إليها دورة جنيف لتقارب الأفكار، أي العمل بشكل متوافر في حل جميع القضايا التي حددت، بما في ذلك الجوانب السياسية والأمنية. وأود أن أذكر الأطراف، ولا سيما الجانب الأبخازي، بأن مشكلة المركز تشمل كل جانب من جوانب التسوية السلمية النهائية، وأنه بدون تسوية هذه المشكلة على النحو المرضي، فإن التسوية المستدامة ستظل على الأرجح تراوغنا.

٢٨ - ولا يزال تسيير عودة المشردين داخليا واللاجئين إلى ديارهم في ظروف تحقق لهم السلامة والأمن تمثل التطلع الأساسي للأمم المتحدة حتى مع عدم إحراز مزيد من التقدم في تنفيذ الاتفاق الرباعي لعام ١٩٩٤ بشأن العودة الطوعية للاجئين والمشردين داخليا (S/1994/397، المرفق الثاني). وينبغي أن يؤدي الاتفاق الأخير بين الجانبين الروسي والجورجي (انظر الفقرة ٥ أعلاه) بشأن البدء في إعادة إنشاء خط السكك الحديدية بالتوازي مع إعادة توطين اللاجئين والمشردين داخليا، إلى فتح الطريق أمام تحقيق تقدم بشأن هذا الموضوع. وما برحت الأمم المتحدة ملتزمة بتهيئة الظروف المواتية لتحقيق تلك العودة، وفقا لولاية البعثة وتوصيات بعثة التقييم المشتركة الموفدة إلى قطاع غالي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠. وسيكون تنفيذ التدابير التي اقترحتها بعثة التقييم الأممي من أجل تهيئة بيئة أكثر سلامة في المنطقة، عنصرا هاما أيضا في تسهيل عملية عودة اللاجئين والمشردين داخليا إلى ديارهم.

٢٩ - وتشفي الحوادث الأمنية التي وقعت مؤخرا ومسّت أفرادا في بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا بالحاجة إلى زيادة اليقظة، وتدفعني مرة أخرى إلى أن أذكر جميع المعنيين بمسؤولياتهم عن سلامة موظفي الأمم المتحدة وتوفير حرية الحركة لهم على السواء. وتناشد الأمم المتحدة جميع الأطراف تقديم مرتكبي الأعمال الإجرامية ضد موظفي الأمم المتحدة

على جانبي خط وقف إطلاق النار إلى العدالة، بمن في ذلك المسؤولين عن إطلاق النار على طائرة الهليكوبتر التابعة للبعثة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١.

٣٠ - وأخيراً، أود أن أعرب عن تقديري لممثلي الخاصة السيدة هايدي تاغليافيني، ونائبتها، السيدة روزا أوتمايفا، وكبير المراقبين العسكريين اللواء أشفق؛ ونساء ورجال البعثة لما يبذلونه من جهود لا تكل في سبيل عملية السلام غير آبهين بالظروف الصعبة التي تسود منطقة البعثة.

المرفق

البلدان المساهمة بمراقبين عسكريين (حتى ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٣)

المراقبون العسكريون	البلدان
٣	ألبانيا
٢	النمسا
*٩	بنغلاديش
٥	الجمهورية التشيكية
٦	الدانمرك
٣	مصر
٣	فرنسا
١١	ألمانيا
٥	اليونان
٧	هنغاريا
٤	إندونيسيا
٧	الأردن
٩	باكستان
٤	بولندا
٧	جمهورية كوريا
٣	الاتحاد الروسي
٣	السويد
٤	سوازيلند
٥	تركيا
٥	أوكرانيا
٧	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
٢	الولايات المتحدة الأمريكية
٣	أوروغواي
١١٧	المجموع

* يتضمن هذا الرقم كبير المراقبين العسكريين وياور (بنغلاديش).

